



# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- نحو مزيد من الاعتماد على الذات في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية
- الأسباب الحقيقية وراء الأزمة المالية الحالية
- بعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالأزمة المالية الحالية
- قمة دول مجلس التعاون الخليجي... انطلاق الاتحاد النقدي وتداعيات الأزمة المالية الحالية
- مؤشر مدى مرونة التشريعات المنظمة لسوق العمل
- مؤشر الحصول على رأس المال

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية  
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،  
دولة الكويت  
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7  
بريد إلكتروني: operations@dhama.org  
www.dhama.org

المكتب الإقليمي: الرياض  
ص. ب: 56578 - الرياض 11564  
المملكة العربية السعودية  
الهاتف: 14789280 - 14789270 +966  
فاكس: 14781195 +966  
بريد إلكتروني: riyaohoffice@dhama.org

## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
5	مقالات
10	مؤتمرات
12	مؤشرات

## أغراض المؤسسة وأجهزتها

### نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

### أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين. يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

## أجهزة المؤسسة:

### مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

### مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

### أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش
عضواً	سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

### المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



### نحو مزيد من الاعتماد على الذات في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية

التنموي للمؤسسات المالية فتحوّلت، بوعي أو بدونه، نحو ممارسات جوهرها المقامرة والتلاعب بمقدرات الشعوب شرقاً وغرباً. كما أنه بالتأكيد التوقيت الأنسب لطرح الأفكار والمقترحات لإعادة بناء النظام المالي العالمي، تزامناً مع التعهدات التي بدأنا نسمعها من قادة العالم بان يكون للدول العربية النفطية، التي ستقوم بدعم خزينة صندوق النقد الدولي في مواجهة هذه الأزمة، رأيها في النظام المالي العالمي، والذي يحتاج إلى إعادة النظر في معايير الشفافية والإفصاح التي تحكمه وكذلك طرق الرقابة ومعاييرها العالمية، واستحداث ميثاق عالمي ينظم مسؤوليات وكالات التصنيف الائتماني العالمية مع وضع حدود للتصنيفات الصادرة من هذه الوكالات وخاصة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق العالمية وكيفية محاسبية هذه الوكالات وتحديد الجهة التي يمكن أن خاسبها.

وفي الوقت الذي يحق لكل الوجوه أن تحتفظ طويلاً بلامح الذهول والصدمة بما يحدث، يحق للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات أن تعترض بأنها لم تدخر جهداً لتحفيز وطمأنة المستثمر العربي حول العالم من خلال توفير الحماية القانونية والضمانات الممكنة لاستثماره وعوائده وصادراته، وبأنها تبنت ضمن إستراتيجيتها الجديدة، الدعوة للسعي الجاد لإعادة توطئ الأموال العربية المهاجرة، وللحقيقة والأمانة، ليس أفضل من هذا التوقيت وادعى من هذه الظروف للنظر في تلك الدعوة بجديّة أكبر ومسؤولية أعمق .

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيمي

المدير العام

على الرغم من تأكيدات صندوق النقد الدولي والكثير من الخبراء والاقتصاديين البارزين أن تأثر منطقتنا بالتداعيات المؤلمة للأزمة المالية العالمية سيبقى محدوداً ولن يستدع أية خطط عاجلة للإنقاذ، إلا أننا لا نستطيع أن نتغاضى عما يحمل لنا فجر كل يوم من أرقام جديدة من الخسائر الضخمة التي ترتبت على هذه الأزمة، وعن العمق الذي سيصل إليه أثرها وخاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو التي سبق توقعها للمنطقة، بما يستدعي إعادة النظر بكل ما تم التخطيط له قبل ذلك الانهيار المفاجئ.

نعم، جاءت هذه الأزمة لتؤكد لنا مجدداً أنه ما زال بإمكان دول المنطقة أن تجد أفضل الشركاء لها داخل المحيط العربي، حيث تتوفر كافة أو غالبية العوامل الداعمة لذلك، ولكن لا بد لنا من التأكيد من جديد على أن نجاح مثل هذه الشراكات العربية واستدامة معدلات النمو في نسب التدفقات الاستثمارية العربية البينية مرهون بمواصلة تبني السياسات الجاذبة للاستثمار، المتسمة بالشفافية والتنافسية الحقة، وتقديم كل ما من شأنه زيادة يقين المستثمر العربي بالسياسات والأنظمة المالية العربية التي تكفل له حقوقه وتحقق ما يصبو إليه من عوائد في جو من الأمان والاستقرار.

إن أكثر ما نحتاجه، وخاصة في ظل الظروف الراهنة، هو الثبات على طريق الإصلاحات الاقتصادية مدعومين بإرادة سياسية حازمة تتبنى القرارات الاقتصادية السليمة التي تصب في صالح أهدافنا الوطنية أولاً وأخيراً. ولعل هذه الأزمة تكون بمثابة دعوة للتنبيه ولاستهلال عهد جديد بوعي أعمق وعزيمة أقوى نحو الاعتماد على الذات والتخفيف من الثقة المطلقة بالأنظمة والعقلية الاقتصادية الغربية، وهي بالتأكيد فرصة، قد لا تتكرر، لتقديم الأدوات والأنظمة المالية الإسلامية كبديل فعال للأنظمة المالية العالمية، التي تم تحت رعايتها تناسي الدور الجوهري

وفي الواقع، أشارت توقعات تقرير الاستثمار العالمي 2008 إلى أن تدفقات الاستثمار داخل المنطقة العربية ستواصل ارتفاعها خلال ما تبقى من العام، وبخاصة التدفقات الصادرة من البلدان الغنية بالنفط، وهذا ما يؤكد العدد المتزايد من المشاريع التأسيسية وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. لكن التقرير نفسه أشار إلى أن النمو الاقتصادي سيتباطأ في نفس تلك الفترة، كما توقعت العديد من المرجعيات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، أن يستمر تأثير الأزمة حتى النصف الثاني من العام 2009.

إذن، جاء هذا الانهيار المالي ليس فقط ليظهر لنا الجانب المظلم من العولة المالية، التي وضعت العالم ما بين ليلة وضحاها على حافة الكساد، ولكن ليؤكد لنا أيضاً، ومن جديد، صدق النظرية القائلة بأن إبقاء الاستثمارات العربية ضمن المحيط العربي يجعلها أكثر أمناً واستقراراً، وأن خيار التخفيف من الارتباط بالأسواق المالية العالمية يجنب المستثمرين العرب الكثير من المخاطر المحسوبة وغير المحسوبة ابتداءً من جميد الأموال العربية المهاجرة لمختلف الأسباب والدوافع، وانتهاءً بالعواقب الوخيمة المحتملة لتراكمات سنوات طويلة من سياسات مالية خاطئة تغاضت عن ممارسات خطيرة حركها الطمع وانعدام المسؤولية، وشجع عليها ضعف أو انعدام الرقابة .

## مجلس الإدارة:

## الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008

الاستثمار بقيمة بلغت حوالي 70,57 مليون دولار أمريكي (18,9 مليون د.ك.). (8) اتفاقيات إعادة تأمين اختياري بقيمة 53,31 مليون دولار أمريكي (14,52 مليون د.ك.). (18) عقد تأمين ائتمان صادرات. بالإضافة إلى (26) ملحقا زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود تأمين ائتمان صادرات ميرمة سلفا. بقيمة بلغت 211,087 مليون دولار أمريكي (56,50 مليون د.ك.).

كما شهد الاجتماع اعتماد المجلس لمشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية 2009.

وقد قرر المجلس عقد اجتماعه القادم والذي يمثل أول اجتماعاته للعام 2009 يوم الأحد الموافق 2009/3/1 بمقر المؤسسة بمدينة الكويت- دولة الكويت.

تم عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008 يوم الخميس الموافق 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 2008 بمقر المؤسسة في دولة الكويت بمشاركة المدير العام للمؤسسة. وقد استهل السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور. وتمت المصادقة على مسودة محضر الاجتماع الثالث للمجلس للعام 2008 والقرارات الصادرة عنه.

المبرمة خلال فترة التقرير ما قيمته 334,9 مليون دولار أمريكي (89,52 مليون د.ك.). بمعدل نمو بلغ 52% عن الفترة المناظرة خلال العام السابق. علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التأمين الوطنية العربية. وبلغ عدد ما تم إبرامه من عقود (28) عقداً منهم عقدان لضمان

وأخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام والذي يستعرض النتائج التي حققتها المؤسسة خلال الفترة من 2008/5/1 إلى 2008/8/31. حيث بلغ إجمالي طلبات الضمان 96 طلباً لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بقيمة إجمالية بلغت 671 مليون دولار أمريكي (179,6 مليون د.ك.).

وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان

## أنشطة المؤسسة

## ● عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات. خلال الربع الرابع من عام 2008. استلمت المؤسسة 60 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات. وبلغ عدد عقود التأمين الموقعة خلال الفترة 8 عقود بلغت قيمتها حوالي 62 مليون دولار أمريكي.

أما على صعيد عمليات ضمان الاستثمار. فقد تم إبرام عقدين بقيمة قدرها 161,50 مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعين في دولتين عربيتين بقطاعي النقل الجوي والعقاري.

## ● الجهود التسويقية:

## ● تنظيم فعاليات ومؤتمرات:

- نظمت المؤسسة والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للاستثمار خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008. ورشة عمل في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة حول خدمات تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في الدول العربية.

- اجتمع وفد من المؤسسة برئاسة السيد فهد راشد الإبراهيم المدير العام. مع وفد من شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات برئاسة

## ● مشاركة في فعاليات ومؤتمرات:

- شاركت المؤسسة في المنتدى الاقتصادي الخليجي - الفرنسي الأول والذي عقد في باريس في فرنسا خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2008. حيث تم تقديم ورقة عمل بعنوان "دور المؤسسة في ضمان الاستثمارات والصادرات الفرنسية إلى الدول العربية".

- شاركت المؤسسة في "مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص" الذي عقد في الكويت يومي 11- 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008. حيث تم تقديم ورقة عمل بعنوان "ملاحم ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ومتطلبات تحرير وتنمية الاستثمارات العربية البينية".

- شاركت المؤسسة في اجتماع مثلي المؤسسات المالية العربية وصناديق التمويل العربية الذي عقد في دولة الكويت خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2008.

- شاركت المؤسسة في الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية الذي عقد في العاصمة السورية خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008.

المهندس مساعد العوضي الرئيس التنفيذي للشركة. وذلك يوم 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 في مدينة دبي. وقد تم خلال اللقاء مناقشة الجوانب الفنية للتعاون لاسيما المتعلق منه بإعادة التأمين والتسويق المشترك. وقد تم الاتفاق على إعداد برنامج عمل مشترك يبدأ تنفيذه مطلع عام 2009.

- اجتمع وفد من المؤسسة مع وفد من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 في مقر المؤسسة في الكويت. وقد تم خلال اللقاء الاتفاق على الأطر الفنية للتعاون المشترك بين المؤسستين.

- استقبلت المؤسسة وفداً ليبياياً يومي 23 و24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008. يمثل كلا من مركز تنمية الصادرات وشركة ليبيا للتأمين لبحث سبل التعاون الممكنة ولاسيما المتعلقة منها باستحداث نظام تأمين استثمار ونظام تأمين ائتمان الصادرات في ليبيا. كما تم بحث سبل توفير الدعم الفني للجانب الليبي في مجال صناعة تأمين الائتمان والاستثمار. وسيصار إلى توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.

لترويج خدمات المؤسسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

#### 4 - الاتفاقيات متعددة الأطراف:

- تم توقيع النظام الأساسي لـ "إتحاد هيئات الضمان العربية" من قبل عدد من هيئات الضمان العربية وقامت المؤسسة اثر ذلك بإعلان قيام الإتحاد رسمياً حيث سيخضع من مقر المؤسسة في دولة الكويت مقررًا رسمياً له وسيتولى منصب الأمين العام السيد مدير عام المؤسسة.

الكويت (دولة المقر) وفي المملكة العربية السعودية.

#### 3 - الاتفاقيات الثنائية:

- وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك مع كل من الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للاستثمار اثر اختتام أعمال ورشة العمل التي أقيمت في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008.

- قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيتي تعاون

#### 2 - الاتصال والحملة البريدية:

##### 1.2 الحملة البريدية:

قامت المؤسسة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 بحملة بريدية موجهة للمصارف وشركات التأمين العربية .

##### 2.2 المهام التسويقية:

قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في ملكة البحرين علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في

## مقالات:

### الأسباب الحقيقية وراء الأزمة المالية العالمية الحالية

النيوليبرال في تحرير أسواق المال المحلية في دول أمريكا اللاتينية والتي أدت إلى أزمات مالية متعاقبة. والحقيقة إن النظام المالي العالمي يتعرض منذ نهاية حقبة الثمانينيات (وهي فترة تنفيذ الأفكار النيوليبرالية - فترة حكم تاتشر وريغان) إلى أزمات مالية متتالية مع اختلاف الأسباب وراءها: ففي عام 1987، انهارت سوق الأسهم في أمريكا، وشهد العامان 1990 و 1994، انهيار السندات الفاسدة وأزمة صناديق التوفير الأمريكية وانهيار سوق السندات الأمريكية والأزمة المكسيكية على التوالي. وفي عام 1997، وقعت أزمة دول جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، كوريا، هونغ كونغ). اعقبتها أزمة روسيا والبرازيل في عام 1998. أما الفترة 2001 - 2003، فقد شهدت انفجار فقاعة الإنترنت أو أزمة الدوت كوم بالإضافة إلى أزمة الأرجنتين. وأخيراً عام 2007 الذي شهد انفجار أزمة الرهن العقاري.

لقد تسببت الأزمة المالية العالمية الحالية في توجيه أصابع الاتهام إلى عمليات التوريق أو التسنيذ كأحد مسببات الأزمة، وإحفاقا للحق، فإن عمليات التوريق لها اثر ايجابي وحميد على أسواق المال العالمية، لكن النزايذ المتسارع للمضاربة بالأدوات المالية الناجمة عن التوريق خلال السنوات العشر الأخيرة، كان أحد الأسباب الحقيقية وراء الانهيار المالي العالمي.

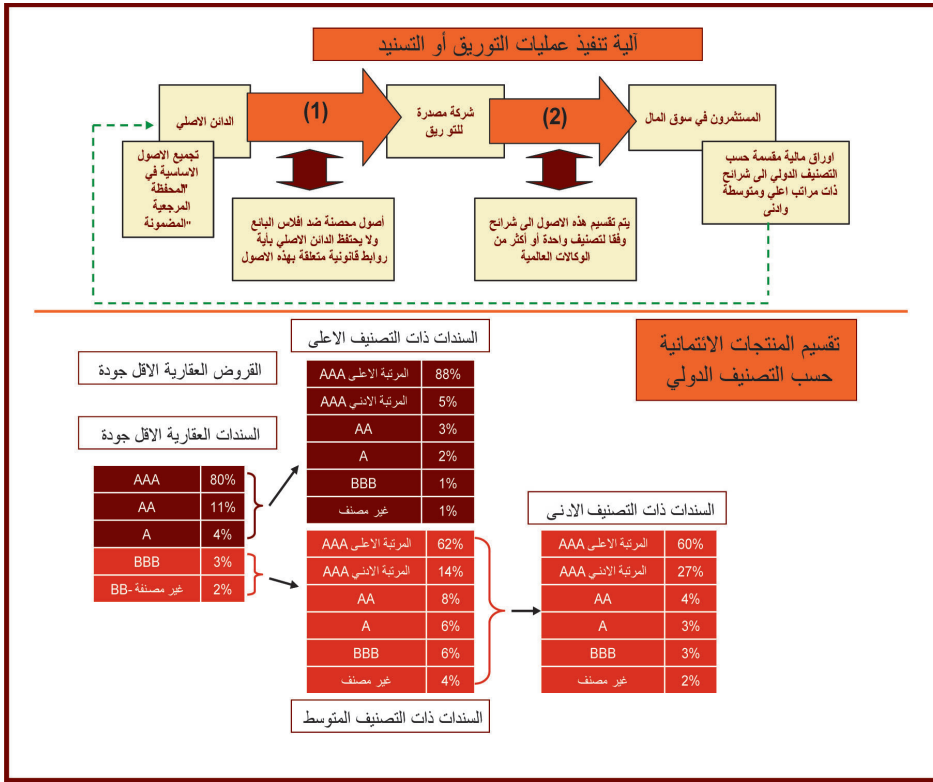
ويوضح الشكل المعروض (النصف العلوي) آلية تنفيذ عمليات التوريق أو التسنيذ

كشفت الأزمة المالية الحالية عن حقيقة ضعف النظام المالي العالمي وعجزه عن مقاومة الآثار السلبية للعولمة أو تجنب ما يعرف بالمخاطر الشاملة أو مخاطر المصالح المتشابكة Systemic Risks. وليس هذا فحسب بل إن النظام المالي العالمي عجز عن معالجة مشكلات لطالما تشدق بها الاقتصاديون أصحاب نظريات الاقتصاد الرأسمالي وحرية الأسواق مثل مشكلة إساءة استخدام الحق الأدبي Moral Hazard أو عدم تماثل البيانات المتاحة عن الأسواق Informational Asymmetry والإدارة الرشيدة Governance والشفافية، وكلها مشكلات ينجم عنها عدم كفاءة الأسواق وفشلها وانتشار المعاملات غير الأخلاقية التي تنطوي على الجشع والطمع والغش والتدليس والمضاربة غير المشروعة. وذلك نظراً لغياب أو ضعف الأساليب الرقابية المعمول بها وعدم مواكبتها للتطورات المتسارعة في الأدوات المالية والانتمانية المعاصرة. بالإضافة إلى عجز التشريعات التي تحكم وتنظم معاملات بين مؤسسات مالية ضخمة تنتمي لقطاعات مالية فرعية مثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين، وتدخل في عداد اللاعبين الدوليين ذوي التأثير المباشر والقوي على كيانات مالية أصغر حجماً حول العالم بما يؤدي إلى اختناقات في السيولة. ومن ثم تراجع معدلات الائتمان المصرفي بما يؤثر في نهاية الأمر سلباً على الاقتصاد الحقيقي أو العيني ويدخله إلى مرحلة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي بل وتحقيق معدلات نمو سلبية. وفي الحقيقة، لقد سقط القناع عن زيف النظام المالي العالمي الذي يعتمد مبدأ الرشادة الاقتصادية للمتعاملين فيه وفرضية الضبط الذاتي للسوق.

الكبت المالي مرحباً بالأزمات المالية".  
"Good-bye financial repression, hello financial crash". وفيها انتقد الباحث أساليب

إن هذه الأزمة المالية تذكرنا بورقة بحثية ترجع إلى عام 2002، أعدها الباحث الاقتصادي Carlos Diaz-Alejandro. تحت عنوان "وداعاً





والتي تتم على خطوتين. حيث يتم، في الخطوة الأولى، تجميع أصول (موجودات) متشابهة ذات طبيعة غير سائلة، بمعرفة الدائن الأصلي، في محفظة مرجعية، ثم تنقل حيازتها إلى شركة ذات غرض خاص تتولى، في الخطوة الثانية، تمويل حيازة هذه الأصول عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول بضمان هذه الأصول، يتم بيعها لمستثمرين في سوق المال بعد الحصول على تصنيف ائتماني لها. ويعود على المستثمر عائد ثابت أو متغير من حساب تتم تغذيته بالتدفقات النقدية المتولدة عن المحفظة المرجعية للأصول الأساسية. واختصاراً، فهي عملية تحويل تدفقات نقدية مستقبلية إلى تدفقات نقدية حالية، وبذلك فهي مصدر متنوع وبديل للتمويل يعتمد على تحويل مخاطر الائتمان وسعر الفائدة وتقلبات العملة من الدائن الأصلي إلى المستثمر.

وقد اقتصر عمليات التوريق خلال الفترة 1970-1990 على الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان. ومؤخراً توسعت لتشمل معظم التدفقات النقدية، لتظهر أدوات مالية تشبه الأوراق المالية بضمان الأصول (Assets-Backed Securities (ABS ولكنها تتضمن مدى واسع ومتنوع من الأصول والمعروفة دولياً باسم Collateralized Debt Obligation (CDO) أو "أدوات الدين المضمونة". ولم تقتصر عمليات التوريق على أسواق المال في الاقتصادات المتقدمة فقط بل امتدت إلى الأسواق الناشئة، حيث نجحت كثير من المصارف والشركات العملاقة عالية التصنيف، في إصدار أوراق مالية بضمان حصيلة الصادرات المستقبلية السلعية والخدمات وكذلك تحويلات العاملين بالخارج و عقود الأيجارة المالية، وهو ما يعرف حالياً بأدوات التمويل المهيكلة Structured Finance Instruments.

ونظراً لغياب سقف محدد للتوسع في مثل هذه الأدوات المالية التي يطلق عليها الأصول المالية المرتبطة بالديون (وليس الملكية)، أسرفت المؤسسات المالية في التوسع في إصدارها، بدرجة منفلة تولد عنها اختلال ضخم في نسبة أحجام الديونية إلى الأصول العينية أو الحقيقية التي تغطي هذه الأصول أو ما يطلق عليه الرفع المالي Leverage (مدى اعتماد المؤسسات المالية على تمويل أنشطتها من خلال القروض نسبة إلى رأس المال). وبالتالي تزايد وقوع المخاطر بكافة أنواعها وعلى رأسها

المواتية، حيث دفع ارتفاع الطلب على تلك الأدوات خلال فترة فورة السيولة، الشركات العاملة في مجال إصدار تلك الأدوات المالية للتوسع في تغطية الأصول والقروض الأقل جودة للوفاء بالطلب المرتفع عليها وتقسيم الشرائح إلى شرائح أقل حجماً (النصف السفلي من الشكل التوضيحي). بما يسهل عملية اختيار المستثمر الفئة التي تناسبه، بما يمثل قروض مشكوك في خصيلها تم التخلص منها بعد توريقها. وقد تم تسويق الأدوات ذات التصنيف المرتفع للعديد من شركات التأمين وصناديق الأمان الاجتماعي وبعض المصارف الأقل حجماً المنتشرة حول العالم، أما بالنسبة للأدوات ذات التصنيف الأدنى، فقد تم تسويقها لصناديق التحوط والمستثمرين المضاربين الباحثين عن عوائد أعلى. وفي الوقت الذي شهد شكوكاً حول جودة بعض الأصول الأساسية والتصنيف الائتماني المرتفع المعتاد، هبطت أسعار الأصول وأصبحت هناك صعوبة بالغة في تمديد أجل الأوراق التجارية المرتبطة بها المضمونة بأصول، وبدأت تنشأ اختناقات في السيولة اللازمة للتمويل، وبذلك زادت احتمالات أن تتحول الالتزامات الطارئة التي كانت خارج الميزانية (خارج الخط) للمصارف

مخاطر السيولة في حالة عجزت إحدى المؤسسات المالية عن السداد.

وجرى العمل، مؤخراً، على تقسيم المحفظة المرجعية للأصول إلى ثلاث مجموعات من الشرائح حسب التصنيف الائتماني للأدوات المالية المصدرة، تصنيف أعلى، متوسط، وأدنى. وبطبيعة الحال، تتركز خسائر المحفظة المتوقعة في الشريحة الأدنى من حيث التصنيف الائتماني، والتي تمثل الشريحة الأصغر من حيث الحجم، والأعلى من حيث العائد، وفي الشرائح الأعلى تصنيفاً تقل الخسائر المتوقعة، ونظراً لأن المستثمر يشتري هذه الأوراق عن طريق الاقتراض، فهناك حساسية للتغيرات المحتملة في جودة هذه الأصول، وهي الحساسية التي تسببت في انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي عندما ظهرت مشكلات عدم السداد في الشريحة الأكثر خطورة، ومن ثم انتشرت مظاهر الهلع وعدم الثقة بين حاملي هذه الأوراق المالية حتى الأمانة منها لينتج عن ذلك حمى البيع الإضطراري لكافة الأصول المورقة، وتعتبر الأزمة المالية الحالية بمثابة الاختبار الأول الذي يتعرض له أدوات التمويل المهيكلة المركبة في أوقات تسودها الظروف الاقتصادية غير



الاستراتيجيات قادرة على اجتياز الفترات العصبية التي تسودها الظروف غير المواتية. وبعد سنوات من غياب تجيب أو تخصيص احتياطي مقابيل الديون المورقة ذات التصنيف المرتفع. فإن الشركات المنفذة لعملية التوريق سوف تواجه تغييرات تشريعية تلزمها بأعباء مالية أعلى وتقييم اشمل بحيث تلتزم أيضا بأداء الأصول ذات التصنيف الأعلى وليس فقط الأصول ذات التصنيف الأدنى. بهدف استعادة نشاط عمليات التوريق وانتعاشها من جديد.

ولعل التوقيت الأنسب لطرح الأفكار والمقترحات لإعادة بناء النظام المالي العالمي، والذي يحتاج إلى إعادة النظر في معايير الشفافية والإفصاح التي تحكمه وكذلك طرق الرقابة ومعاييرها العالمية. واستحداث ميثاق عالمي ينظم مسؤوليات وكالات التصنيف الائتماني العالمية مع وضع حدود للتصنيفات الصادرة من هذه الوكالات وخاصة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق العالمية وكيفية محاسبة هذه الوكالات وتحديد الجهة التي يمكن أن تحاسبها.

وعلى إثر ذلك، عانت العديد من القطاعات في الاقتصاد الأمريكي، وعلى رأسها القطاع المصرفي والتأميني والعقاري وصناعة السيارات من تباطؤ معدلات النمو وتسريح العمال وضغوط تضخمية متواصلة ودخول مرحلة الكساد. وقد أثر هذا الأداء المتدهور للاقتصاد الأمريكي على شركائه التجاريين في أوروبا وآسيا. وفي ضوء ما تم استعراضه، يمكن حصر أهم أسباب الأزمة في:

1. ضعف الإدارة الرشيدة (الحاكمية) وعدم الشفافية في النظام المالي الأمريكي العالمي.
2. فساد الجانب الأخلاقي في نظام مالي تغاضى عن ممارسات أدت إلى ارتكاب جرائم مالية حقيقية.
3. غياب دور مراقبة المخاطر بأنواعها متمثلا في ضعف نماذج التقييم والتصنيف الائتماني سواء الداخلية أو تلك المستخدمة بمعرفة وكالات التصنيف العالمية.

مسترة ومتشابكة. هذه القنوات المسترة والمتشابكة يطلق عليها في علم الاقتصاد والتمويل بالمخاطر الشاملة Systemic Risks. وهي المخاطر التي تتسبب فيما يطلق عليه "أثر الدومينو". بحيث لو سقطت قطعة واحدة من قطع الدومينو المترابطة واحدة تلو الأخرى، انهارت باقي القطع (أنظر مصطلحات ذات الصلة).

إن أحد الحلول المقترحة للخروج من الأزمة يتمثل في ضرورة تصميم خطة دولية تنسجم بتوحيد وتنسيق ادوار كل دولة على حده، والبعد عن انتهاز خطط وطنية مستقلة قد تسهم في مزيد من تعميق الأزمة وتداعياتها. وذلك عن طريق تواصل الحوار بين اللاعبين الأساسيين في النظام المالي العالمي. فعلى سبيل المثال، تستطيع العديد من الدول الأوروبية خفض معدلات الفائدة في سوق ما بين البنوك وبالتالي تشجيع الائتمان المصرفي. وتعليق العمل بمبدأ القيمة السوقية العادلة وحظر المساعدات التشجيعية والتفضيلية. أما الدول التي حققت فوائض فيمكنها زيادة الإنفاق الحكومي، وتنتهج الأخرى حظر رفع الضرائب. فالوضع الحالي للأزمة يشبه إلى حد كبير ما يطلق عليه في علم نظرية المباريات بـ "معضلة السجين" Prisoner Dilemma. حيث من الأفضل لكافة أطراف هذه المباراة اختيار إستراتيجية التعاون وتجنب اختيار الإستراتيجية المهيمنة التي تعتمد على عدم التعاون بين أطراف المباراة وتؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر لكافة الأطراف (أنظر مصطلحات ذات الصلة).

كما يتعين إعادة النظر في تطبيق معايير الدقة في الأساليب المستخدمة بغرض تقييم الأدوات المالية المركبة بقيمة سوقية موثوق بها. خاصة في ظل بيئة سوقية تنسجم بنبرة السيولة المتاحة. فعندما يلجأ المستثمرون إلى شراء أدوات مالية مركبة، يتعين عليهم تقييم الجوانب المتعلقة بالسيولة واحتساب "علاوات" ملائمة لها ضمن هذا السعر. وينبغي للمؤسسات المالية التي تحوز مثل هذه الأدوات المالية كضمانات أن تحدد هامش ضمان وفقا لاحتمالات السيولة. وبوجه عام، يجب أن تتأكد المؤسسات المالية من أن إستراتيجيات التمويل لديها تناسب نموذج أعمالها وأن هذه

الخاضعة للقوانين المنظمة لها إلى التزامات مدرجة في الميزانية (فوق الخط).

ونظرا لان هذه الأصول غير السائلة يتم فصلها. بموجب توريقها. عن ميزانية الدائن الأصلي وتصنيفه الائتماني. فإن الشركة المسئولة عن عملية التوريق يمكنها تحقيق مزيد من المكاسب بتكلفة أقل. فعلى سبيل المثال، الشركة ذات التصنيف الائتماني الكلي "B" يمكنها عن طريق توريق أصولها لدى شركة أعلى في التصنيف الائتماني أن تصدر أوراق لأصولها المصنفة "AAA" بدلا من "B". ونظرا لان التوريق قد اشتمل على أدوات مالية مركبة، تحتوي ليس فقط على المخاطر الائتمانية بل أيضا مخاطر السوق والسيولة. فقد أصبح من الصعوبة تقييمها بواسطة الشركات. ومن ثم الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا الشأن. إلا أن وكالات التصنيف العالمية وقفت في قفص الاتهام بفشلها في تصنيف أدوات دين سببت أزمة الرهن العالمية. وبحسب "فينيشال تايمز" فإن موديز أقرت بأنها صنفت خطأ ما يعادل مليار دولار من سندات الدين المركبة. نتيجة وجود خطأ في نموذج التقييم الخاص بها. كما اعترفت بانتهاك موظفيها أخلاقيات وقواعد التصنيف الائتماني. وقد سبق انتقاد العديد من هذه الوكالات اثر منحها نفس التصنيف المرتفع لأدوات مالية ذات هياكل وعوائد ودرجات سيولة شديدة التباين. تراجعت قيمتها لاحقا بشكل كبير، مما تسبب في خسائر ضخمة للمستثمرين. ونظرا لان هذه الوكالات تتلقى أجرا من الشركات المصدرة لهذه الأدوات. فقد وجهت إليها انتقادات وجود الحافز وراء رفع التصنيف للتأكيد على اجتذاب المشتريين. وعندما تندهور الظروف، تصر وكالات التصنيف على عدم تخفيض تصنيف هذه الأوراق بشكل سريع ليعكس، على غير الحقيقة، مصداقية نظام التصنيف واستقراره.

والمتتبع لنشأة الأزمة واستفحالها وتداعياتها يندعش مثلما أندعش المتعاملون في السوق والقطاع الرسمي من سرعة انتقال الاضطرابات والعدوى Contagion من أحد أجزاء النظام المالي إلى أجزائه الأخرى سواء داخل الاقتصاد الواحد أو حول العالم، وهو ما حدث في بعض الأحيان عن طريق قنوات

## مقالات:

## بعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بالأزمة المالية الحالية:

الشاملة. فإذا ما أشهر مصرف إفلاسه وبدأ ببيع أصوله كاملة، فإن هبوط سعر هذه الأصول قد تنتج عنه مشاكل سيولة نقدية لمصارف أخرى. وبالتالي إلى انتشار الهلع في كامل القطاع المصرفي.

ويعتبر نقص السيولة أكبر المخاوف التي يمكن أن تهدد أسواقا مالية يغلب عليها ارتفاع نسب الرفع المالي في الكيانات المالية المكونة لهذه الأسواق. إذ أن قيام اللاعبين في هذه الأسواق بالتعامل على أدوات مالية تتجاوز مستويات رأسمال شركاتهم أو مؤسساتهم، ومن ثم فشل أحدهم في تسوية تعاملاته سيؤدي إلى حرمان المساهمين الآخرين من السيولة، وسيعرض السوق بأكمله للمخاطر الشاملة بأسلوب التداعي الذي تنهار فيه أحجار الدومينو. ويمكن تلخيص العوامل الداعمة للمخاطر الشاملة في:

1- عدم الاستيعاب التام لمضامين النماذج الاقتصادية. فعلى الرغم من أن كل نموذج بحد ذاته قد يكون دقيقا، إلا أنها جميعا تستخدم ذات الأسس النظرية التي تبقى على عدم وضوح العلاقة بين الأسواق المالية والاقتصاد. وهو ما يؤدي إلى تفاقم مثل هذه المخاطر.

2- عدم اخذ مخاطر السيولة بالاعتبار في نماذج تسعير الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية. وبما أن كافة النماذج غير متضمنة لهذه المخاطر، فإن اللاعبين الذين يستخدمون هذه النماذج في سوق تنسم بندرة السيولة، سيواجهون حتما المخاطر الشاملة.

## هل تمثل إستراتيجية تنويع المحفظة وتنقيح التشريعات حولا لمواجهة المخاطر الشاملة؟

هناك أربعة طرق رئيسية للتخفيف من حدة المخاطر وتتمثل في: تفاديها، تخفيضها، استبقائها أو تحويلها. وترتبط المخاطر الشاملة بمدى توفر الظروف الآمنة، وهي مخاطر لا يمكن الحد منها من خلال التنويع، وتسمى أحيانا

حماية مساهمين مفضلين. أحيانا ما يؤدي إلى مشكلة إساءة استخدام الحق الأدبي Moral Hazard للنظام وإلى إضعاف مرونة السوق بأكمله.

ولا يجدر هنا الخلط بين المخاطر الشاملة ومخاطر السوق أو المخاطر السعرية، حيث أن الأخيرة متعلقة بالأدوات المالية التي يتم تداولها، أما الآثار المترتبة على مخاطر السوق فتقتصر على الهيئات/المؤسسات التي تعاملت على تلك الأدوات. وكلاهما يمكن التخفيف من حدته عن طريق التحوط للاستثمار من خلال الدخول في عقود مشتقات مالية مثل العقود الآجلة أو المستقبلية وعقود الخيار والمبادلات.

وتعتبر المحافظ الاستثمارية التي تتكون فقط من استثمارات متحوط لها تماما، محافظ آمنة خالية من أية مخاطر سوقية. ومع ذلك، في حالة دخول الاقتصاد مرحلة ركود وكساد بحيث يصبح السوق بأكمله في حالة هبوط، تفقد عقود التحوط لهذه الاستثمارات جدواها، بما يشير إلى تعرض هذه المحفظة للمخاطر الشاملة.

ويصعب في عالم التامين وصناعة الضمان الحصول على الحماية المالية ضد "المخاطر الشاملة" حيث أنه ليس بمقدور أي طرف تحمل المخاطر أو التخفيف من حدتها، حتى أن تعريفها ينص على أنه غالبا ما ينعدم وجود طرف (أو يوجد عدد محدود جدا) قادر على إيجاد مخرج منها في حال وقوع أزمة مالية سببها المخاطر الشاملة. وعلى سبيل المثال، من الصعب الحصول على تامين على الحياة أو على الممتلكات ضد الحروب النووية. ولهذا السبب، اعتبر جوهر المخاطر الشاملة وجود ارتباط قوي بين الخسائر لأنها متبادلة ومتشابكة. كما تشكل المخاطر الشاملة مشكلة أكثر أهمية ألا وهي صعوبة تقييمها. مقارنة بتقييم مخاطر محددة، ومثال على ذلك، انه في الوقت الذي أحرزت فيه التقديرات والتوقعات المستندة إلى علم الاقتصاد القياسي والخاصة بأبحاث الدورة الاقتصادية للأعمال، تقدما ملموسا في التنبؤ بحالة الركود، فإن البيانات الخاصة بالحماية من هذه المخاطر غالبا ما يصعب الحصول عليها، حيث أن الروابط التفاعلية والمخاطر غير القابلة للتعويب في الأسواق المالية، تلعب دورا حاسما عند تحقق المخاطر

المخاطر الشاملة هي المخاطر التي تنجم عن تداخل الأنشطة بين الكيانات المكونة لسوق واحد وتتسبب في انهيار شامل لقطاع ما أو سوق برمته، ولا تقتصر بطبيعة الحال على كياناته أو مكوناته. ويمكن تعريفها بأنها "عدم استقرار النظام المالي الذي ينذر بكارثة مرتقبة تتسبب بها أو تفاقمها وقائع أو ظروف غير مألوفة في الوسائط المالية". وتنشأ هذه المخاطر عن روابط وعلاقات وأنشطة وأعمال متبادلة بين الكيانات المالية المكونة لقطاع واحد أو سوق مالي ويترتب عليها اعتماد هذه الكيانات على بعضها البعض كي تستمر في ممارسة أنشطتها، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاس أو تدمير النظام أو السوق بأكمله إذا ما تم إلغاء احد اللاعبين أو تزامن حدوث عدة إخفاقات. وجليد بالذکر أن هذا النوع من المخاطر أحيانا ما يعرف خطأ بـ"المخاطر النظامية" Systematic Risks.

ان أسهل طريقة لفهم ما تمثله المخاطر الشاملة هو تصور حدوث سحبات مكثفة ومتمزمنة من قبل المودعين في بنك ما، إلى حد متأثر به بنوك أخرى دائنة لهذا البنك، وهو ما يحدث عادة عندما يستشعر المودعون خلافا ما، فتسود السوق حالة من الهلع ينتج عنها بيع كثير وشراء قليل. وهذه الروابط المتبادلة التفاعلية التي تؤدي إلى انهيار البنك، هي ما يأخذه بالاعتبار واضعو السياسات المالية، عند تناول موضوع حماية النظام المالي من المخاطر الشاملة. وكثيرا ما تحاول الحكومات ومؤسسات ضبط ومراقبة نشاط الأسواق مثل (البنوك المركزية)، وضع السياسات واللوائح موضع التنفيذ حماية لمصالح السوق ككل، حيث ان كافة المساهمين عالقين مع بعضهم البعض داخل شبكة من التداعيات التي ترتب على روابطهم التفاعلية، وغالبا ما يتفق واضعو السياسات المالية على حماية مرونة وقدرة النظام على التعافي، بدلا من حماية كيان واحد في ذلك النظام. إذ أن "انتقاء رابحين" أو





مشكلة الاختيار العاكس. فإن التاجر الرديء أو السيئ يستمر في مزاوله نشاطه في السوق. ويجبر التاجر الجيد على مغادرة السوق ووقف نشاطه. ويعتبر سوق الآجار بالسيارات المستعملة أفضل الأسواق مثالا على مشكلة عدم شفافية المعلومات لطرفي التعاقد والتي تنشأ عنها مشكلة الاختيار العاكس للطرف الذي لا تتوفر لديه المعلومات. ففي مثل هذا السوق. فإن السيارة ذات الجودة المنخفضة يمكن أن تباع بسعر مساو أو يقل قليلا عن السيارة ذات الجودة العالية. (كلا السيارتين خملان نفس العلامة التجارية والموديل وسنة الإنتاج). كما يمكن أن تحدث في بورصة الأوراق المالية. حيث يمكن للورقة المالية التي لا تدعمها أصول عينية كافية أن تباع بسعر مساو أو يزيد عن الورقة المالية التي تدعمها أصول عينية كافية وأداء جيد للشركة المصدرة.

#### معضلة السجين Prisoner Dilemma:

تعتبر معضلة السجين مثالا كلاسيكيا على نظرية المباريات. وتنشأ "معضلة السجين" عندما يكون هناك مكاسب يمكن تحقيقها إذا ما تعاون اللاعبون في هذه المباراة. ومن ناحية أخرى. يمكن لكل لاعب في تلك المباراة أن يحقق مكاسب أكبر إذا ما لجأ إلى غش اللاعب أو اللاعبين الآخرين بنقض التزامه باتفاق التعاون بينهم. في حين يلتزم اللاعب الآخر أو اللاعبين الآخرين في المباراة بهذا الاتفاق. ولقد أطلق أسم معضلة السجين على هذه المباراة لأن السجناء غالباً ما يتعرضون لمثل هذه المباراة.

وتفترض المباراة أن اللاعب "أ" واللاعب "ب" هما شخصان تم القبض عليها في قضية جلب مواد مخدرة إلى البلاد. وبعد القبض عليهما. قام محقق الشرطة بمقابلة كل لاعب على حده موضحاً التهمة الموجهة لكل منهما والعقوبة القانونية التي تنتظرهما. ويوضح الشكل التالي تفاصيل هذه المقابلة وما حدث فيها لكل سجين. وكما هو واضح من الشكل أن كلا اللاعبين "أ". "ب" يواجهان عقوبة الحبس دون النظر إلى دوره في الجريمة ولكن مدة الحبس لأحد اللاعبين تعتمد على تصرفات وردود أفعال اللاعب الآخر.

- ففي حالة قرر كلاهما الاعتراف. سيعاقب كل منهما بالحبس ست سنوات.
- وفي حالة قرر كلاهما الإنكار. سيعاقب كل منهما بالحبس ثلاث سنوات.

● معلومات مستترة أو مخفية. وتتفرع هذه المشكلة من مشكلة التصرفات المستترة. أي لا توجد معلومات مستترة دون أن يكون وراءها تصرفات مستترة. وفيما يلي نسوق بعض الأمثلة العملية على العلاقة الضمنية أو الصريحة التي تنشأ عنها الظاهرة:

- أن وجود التأمين الشامل على السيارة. ربما يدفع صاحبها إلى إساءة استخدامها.
- أن التدخل المتوقع لصندوق النقد الدولي في أوقات الأزمات ربما يمثل سببا قويا وراء انتشار هذه الظاهرة في العالم. بمعنى أن الحكومات في الدول المدينة ربما تنتهج سياسات ذات مخاطر عالية مما يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات المفاجئة.
- أن التدخل المتوقع للبنك المركزي لمساندة المصارف في حالة العسر المالي. ربما يتسبب أيضا في وجود الظاهرة. حيث أن وجود مثل هذه التوقعات لدى المصارف بأن البنك المركزي سوف يتدخل لإنقاذهم Bailing-out ربما يؤدي إلى تهاون هذه المصارف في الرقابة والإشراف على استراتيجياتها الائتمانية والاستثمارية.

#### مشكلة تباين المعلومات أو عدم شفافيتها Asymmetric Information:

وتعرف بأنها توفر أو إتاحة معلومات وبيانات لأحد طرفي العقد أو المعاملة المالية. ولكنها غير معلومة للطرف الآخر. وتمثل هذه المشكلة أحد الأسباب وراء عدم قيام الأسواق بدورها بكفاءة واستمرارها يؤدي إلى فشل الأسواق.

#### مشكلة الاختيار العاكس Adverse Selection:

تنشأ مشكلة الاختيار العاكس أو اتخاذ القرار الخطأ عندما يمتلك الوكيل أو البائع معلومات هامة وذات قيمة بالنسبة للطرف الآخر من العقد (العميل أو المشتري) وذلك قبل إتمام التعاقد. وتنشأ مشكلة الاختيار العاكس بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات أو تباينها. والفرق بينها وبين مشكلة إساءة استخدام الحق الأدبي يتمثل في أن مشكلة المعلومات المستترة والتباينة تكون موجودة بالفعل قبل إتمام التعاقد وليس بعده. وكنتيجه لوجود

بالمخاطر السوقية أو المخاطر غير القابلة للتنوع. وأحيانا ما يكون لاعبو السوق. كصناديق التحوط. مصدر زيادة هذه المخاطر الشاملة. وفي هذه الحال. فإن تحويل هذه المخاطر لهذه الصناديق قد يزيد من درجة تعرضهم لها.

ويعتبر الحد من المخاطر الشاملة احد أهم أسباب إصدار التشريعات وتنقيحها وتحديد الجهات المنظمة للأسواق. وفي كل الأحوال فإن تحويل التجارة من قطاع حكمه التشريعات إلى قطاع اقل تنظيما أو غير منظم. يكون سببا رئيسيا في تحويل المخاطر الشاملة إلى القطاع الأقل تنظيما. فعندما يمتنع القطاع المصرفي (أكثر القطاعات خضوعا للأنظمة والقوانين) عن تقديم الائتمان لعملائه نتيجة ارتفاع درجة المخاطر (وبالتالي العائد). يلجأ لقطاع التأمين بهدف ضمان مثل هذه الصفقات. وهكذا. تنتقل المخاطر الشاملة من قطاع إلى آخر لتثبت أن القوانين وحدها لا تكفي للوقاية منها. ناهيك عن العلاقات التشابكية والمتبادلة فيما بين شركات التأمين والمصارف بما في ذلك الملكية التبادلية للأصول وخصص رأس المال.

#### مشكلة إساءة استخدام الحق الأدبي Moral Hazard:

تنشأ هذه المشكلة عندما يكتشف أحد طرفي العقد أن لديه معلومات هامة بالنسبة للطرف الآخر ويستمر في إخفاءها عنه بل ويسئ استخدامها بتصرفات مستترة لتحقيق منافع لحسابه على حساب الطرف الآخر. وتنشأ هذه المشكلة بعد إتمام العلاقة التعاقدية بين الطرفين والتي يمكن أن تكون علاقة صريحة أو ضمنية. وتنشأ العلاقة الصريحة بعقد صريح (بين شركة التأمين وطالب التأمين مثلا). في حين يعتبر وعد الحكومة أو البنك المركزي بدعم ومساندة القطاع المصرفي في حالة مواجهته أية مشكلات مالية. مثالا واضحا عن العلاقة الضمنية.

#### ومن الناحية الفنية فإن هذه المشكلة تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين:

- أفعال أو تصرفات مستترة أو مخفية. حيث يقوم الوكيل بتصرفات لا يمكن للطرف الآخر رصدها أو يمكنه رصدها ولكن بتكلفة مرتفعة.

على الإنكار، ولكن لأن كلاهما يستطيع أن يصل إلى حالة أفضل عند إنكار التهمة مقارنة بالاعتراف بها، فإن كلاهما يتعرض لمعضلة السجين والتي تكمن في سؤال كل سجين لنفسه هل من الأفضل الاعتراف وبالتالي الحصول على مدة حبس سنتين وذلك على حساب السجين الآخر؟ وبالتالي فإن كلاهما سوف يقرر في النهاية الاعتراف قاصداً غش اللاعب الآخر، ويترب على ذلك، أن يعاقب كلاهما بعقوبة الحبس لمدة ست سنوات، وتعتبر الإستراتيجية المهيمنة على هذه المباراة هي "الاعتراف لكل منهما".

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من مباراة "معضلة السجين"، أنه من الأفضل لأطراف مثل هذه المباريات اختيار إستراتيجية التعاون بينهم وتجنب اختيار الإستراتيجية المهيمنة التي تعتمد على عدم التعاون بين أطراف المباراة وتؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر لكافة الأطراف.

		(ب) اللاعب	
		اعترف	لم يعترف
(أ) اللاعب	اعترف	6 سنوات	2 سنوات
	لم يعترف	6 سنوات	15 سنوات
		15 سنوات	3 سنوات
		2 سنوات	3 سنوات

ويتضح من الأحكام المحتملة تنفيذها وفقاً لكل حالة، أن هناك حافز يدفع كلا اللاعبين لغش الآخر وخاصة في حالة الاتفاق مسبقاً

● وفي حالة قرر أحدهما الاعتراف، سيعاقب المعتزف بالحبس لمدة سنتين في حين يعاقب المنكر بالحبس لمدة خمس عشرة سنة.

## مؤتمرات:

## قمة دول مجلس التعاون الخليجي... انطلاق الاتحاد النقدي وتدايعات الأزمة المالية العالمية

البعدين الاقتصادي والتنموي للقمة في تعزيز العلاقات العربية - العربية، واطلع المجلس على ما تم بشأن تنفيذ مقترح خادم الحرمين الشريفين حول تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك، واعتمد الحلول المقترحة لذلك في المجالات الاقتصادية، ووجه بمعالجة تلك العقبات بما يعزز التكامل الاقتصادي وبعمق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس، واعتمد المجلس اتفاقية الاتحاد النقدي المتضمنة الأطر التشريعية والمؤسسية له، كما اعتمد النظام الأساسي للمجلس النقدي، مؤكداً على سرعة المصادقة على الاتفاقية ليتم إنشاء المجلس النقدي الذي سيتولى استكمال المتطلبات الفنية للاتحاد النقدي والتهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

واستعرض المجلس سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وأكد على تطبيق وثيقة

اختتم قادة دول الخليج العربية أعمال الدورة التاسعة والعشرين لقمة مجلس التعاون الخليجي التي دارت على مدى يومي الاثنين والثلاثاء 29 و 30 ديسمبر 2008، في العاصمة العمانية مسقط، برئاسة السلطان قابوس، سلطان عمان، وحضور محمود احمدي مجاد، رئيس جمهورية إيران الاسلامية، للسنة الثانية على التوالي.

الأرض مقابل السلام ووفقاً لشروط المبادرة العربية للسلام.

وكان المجلس الأعلى لمجلس التعاون قد بحث تطورات القضايا والأحداث السياسية والأمنية الاقتصادية إقليمياً ودولياً في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة، واتخذ القرارات اللازمة بشأنها.

ففي المجال الاقتصادي: رحب المجلس الأعلى بانعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت، وأكد على أهمية

وقد طغت على أجواء هذه القمة أحداث الاعتداء الإسرائيلي الهمجي، على الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي تزامن مع انعقاد هذه الدورة، وعبر قادة مجلس التعاون عن بالغ القلق والاستهجان لهذا العدوان غير المبرر، وحملوا إسرائيل مسؤولية الدفع بالأمور إلى مستوى خطير نتيجة لسياسة التعنت التي تنتهجها والتي تتنافى مع أبسط القواعد الإنسانية، وجدد القادة الخليجيون استعداد العرب لإقامة سلام دائم وعادل وفقاً لمبدأ



مسؤولياته والتحرك فوراً لوقف الجازر وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني. داعياً الفصائل الفلسطينية إلى لم الشمل وتوحيد الكلمة، ضماناً لوحدة أراضيه واستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

كما استعرض المجلس تدهور عملية السلام، وأعمال الحفريات الإسرائيلية المستمرة التي تهدد المسجد الأقصى وتغير المعالم العربية والإسلامية في مدينة القدس . وجدد مطالبته إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان. مؤكداً استعداد العرب لإقامة سلام دائم وعادل وشامل طبقاً لبدأ الأرض مقابل السلام ولقرارات الشرعية الدولية ولبادرة السلام العربية.

من جهة أخرى، أكد المجلس على مواقفه الثابتة والمعروفة من دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات، وعبر عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أي نتائج إيجابية حتى الآن. ودعا إيران للاستجابة لمساعي الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو التحكيم الدولي. وصولاً إلى حل لهذه القضية الخلافية واستشراف آفاق جديدة من التعاون البناء.

وفي ما يخص بالملف النووي الإيراني أكد المجلس مجدداً التزام دوله بمبادئ الشرعية الدولية، وجدد دعوته إلى حل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية. وجدد مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة امتلاك التقنية النووية للاستخدامات السلمية وضمن الاتفاقيات الدولية .

وفي الشأن العراقي أكد المجلس الأعلى على احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية . كما أكد على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية العراقية كي يتحقق الأمن والاستقرار للشعب العراقي بكل أطرافه.

كما حث المجلس الأمم المتحدة والجهات ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لإنهاء موضوعي إعادة الأرشيف الوطني للكويت

عمل تهدف لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية كما اعتمد الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس .

ورحب المجلس بتوجه ملكة البحرين نحو تشريع قانون أحكام الأسرة، تأكيداً لرعاية المرأة الخليجية ودورها في تنمية المجتمع.

وفي مجال التعاون الإعلامي، عبر المجلس عن ارتياحه لما تم تحقيقه في مسيرة العمل والتعاون الإعلامي المشترك بين دول المجلس. وأطلع على الخطوات التي تمت حول المبادرة التي تضمنتها الرسالة الموجهة إلى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، وعلى التوصيات التي توصل إليها منتدى الفضايات، والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون، أطلع المجلس على ميثاق الهيئة لظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار وأثارها على المواطنين وعلى اقتصاديات دول المجلس. كما أطلع على أسباب وأثار وعلاج مشكلة الباحثين عن عمل، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها. من جهة أخرى، كلف المجلس الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعين التاليين: الأزمة المالية العالية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون، والتدابير التي يمكن اتخاذها، والأمن الغذائي والمائي لدول مجلس التعاون .

وفي مجال التعاون مع الجمهورية اليمنية تدارس المجلس الأعلى التقدم الذي تم إحرازه خلال عام 2008، في مسارات تمويل المشاريع التنموية، واعتمد انضمام اليمن إلى هيئة التقييس ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس وإلى جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، موجهاً بان تكون لها نفس حقوق وواجبات دول مجلس التعاون في تلك المنظمات .

أما في المجال السياسي فقد دان المجلس بشدة العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، وتدارس الأحداث المؤلمة من قتل وتدمير دون أي وازع من ضمير أو اعتبارات إنسانية أو قوانين الشرعية الدولية، وقرر القادة إجراء اتصالات عاجلة بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للقيام بتولي المجتمع الدولي مسؤولياته، وطالبت القمة إسرائيل بالكف عن ممارسة غطرسة القوة والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وفك الحصار الجائر المفروض على الأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة . كما دعت المجتمع الدولي إلى تحمل

السوق التضمنية مبادئها ومتطلباتها وأهدافها وآليات تنفيذها والقرارات الصادرة بشأنها، بما يحقق الاستفادة القصوى لمواطني دول المجلس. كما ناقش المجلس سير العمل في الاتحاد الجمركي واستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى 2010 - 2025، ومشروع الربط المائي والسكة الحديد في دول المجلس والبطاقة الذكية واستخداماتها.

ورحب المجلس الأعلى بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية سنغافورة، وأعرب عن تطلعه إلى إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الصديقة التي يتم التفاوض معها في أسرع وقت ممكن. كما عبر عن أسفه لتعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لعدم تجاوبه مع المقترحات التي قدمتها دول المجلس لإنهاء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين .

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني: عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للتنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء واعتمد الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد تحديثها وتطويرها، كما اعتمد المجلس الأعلى النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر إنشاؤه في قطر.

وفي مجال مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية، أكد المجلس الأعلى على موقف دول المجلس الثابت من نبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره ومصادره، وأكد مساندته لملكة البحرين ودعمها وتأبيدها في كل ما تتخذه من إجراءات لصون أمنها واستقرارها، كما عبر المجلس عن قلقه من تزايد عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر والتي تقوم بها عناصر صومالية غير مسؤولة، داعياً إلى تنسيق وتعاون إقليمي ودولي لمواجهةها والقضاء عليها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1851.

وفي مجال الشؤون العسكرية: أطلع المجلس على ما رفعه مجلس الدفاع المشترك بشأن تطوير قوات درع الجزيرة المشتركة وعلى مدى التنسيق والتعاون القائم نحو تعزيز وتطوير الدفاع المشترك بين دول المجلس، مباركاً ما تم إجازته وموجهاً باستكمال ما تبقى من خطوات.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، ناقش المجلس الأعلى العمل المشترك في هذا المجال ووافق على المقترحات الخاصة بتنفيذ برامج

## الآثار المتوقعة للأزمة المالية على الأداء الاقتصادي لدول المجلس

وفيما يتعلق بالآثار المتوقعة للأزمة المالية العالمية على أداء دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أكد تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي بواشنطن بتاريخ 3 ديسمبر 2008، أن تراجع أسعار النفط عالمياً والآثار السلبية للأزمة المالية الحالية تلقي بظلالها على أداء اقتصادات الخليج المصدرة للنفط، لكن دول المجلس مازالت قادرة على تجاوز هذه التداعيات غير المواتية والركود الاقتصادي العالمي، حيث تظل هذه التأثيرات والتداعيات محلية وبالتالي فإن السلطات تظل قادرة على التعامل معها والنجاح في التغلب عليها.

ويتوقع التقرير تراجع فوائض الموازنات العمومية الحكومية والحسابات الخارجية (ناخ موازين المدفوعات مع العالم الخارجي) بدرجة كبيرة في عام 2009 مقارنة بالفوائض المحققة خلال العام 2008، حيث ساعد ارتفاع أسعار النفط خلال شهر يوليو 2008 على تراكم الإيرادات النفطية ومن ثم المساهمة في تحقيق فوائض في كل من الموازنات العمومية الحكومية والحسابات الخارجية، وذلك على الرغم من ارتفاع فاتورة الواردات والتوسع في الإنفاق الحكومي. كما أشار التقرير إلى تقديرته بشأن الأصول الأجنبية للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في دول المجلس مجتمعة، والتي بلغت 1,5 تريليون دولار بنهاية العام 2008 مقابل توقعات باحتمال إضافة طفيفة لرصيد هذه الأصول الأجنبية خلال العام 2009، بناء على افتراض أن أسعار النفط سوف تدور حول 56 دولار/ البرميل للعام 2009.

كما توقع التقرير تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس ليصل إلى 3,6% خلال عام 2009 مقارنة بمعدل بلغ 5,7% للعام 2008، ويرجع ذلك إلى توقع تراجع إنتاج النفط وانخفاض أسعاره وتراجع حجم عمليات الائتمان المصرفي المحلي. ومن المتوقع أن يعوض تراجع إنفاق القطاع الخاص، الناجم عن تراجع الائتمان المحلي، بشكل جزئي، الارتفاع النسبي للإنفاق الحكومي

والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني الكويت والدول الأخرى.

وعبر المجلس عن تهانبه للبنان الشقيق لانتخاب رئيساً للجمهورية اللبنانية ولما تم إحرازه من وئام وتقدم في إطار اتفاق الدوحة وعودة العلاقات الدبلوماسية بين سورية ولبنان. وتطلع المجلس لمواصلة الحوار بين الأخوة اللبنانيين نحو تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء.

وفي الشأن السوداني عبر المجلس عن أسفه لاستمرار المعاناة في إقليم دارفور، وأشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لمعالجة الأزمة ولتعاونها الجاد لحل المشكلة. وثمن المجلس رعاية قطر لترتيب محادثات السلام المتوقع إجراؤها في الدوحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة.

كما عبر المجلس عن أسفه لاستمرار تدهور الأوضاع في الصومال وجدد دعوته لكل الأطراف الصومالية لوقف العنف والسعي نحو جهود المصالحة الوطنية.

وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للسلطان قابوس ولحكومته وشعبه، للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي استقبل بها إخوانه قادة دول مجلس التعاون، ورحب بالدعوة الكريمة من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد لعقد الدورة الثلاثين في الكويت عام 2009 إن شاء الله.

## مؤشرات:

### مؤشر مدى مرونة التشريعات المنظمة لسوق العمل

1. مؤشر صعوبة توظيف العمالة الجديدة، وقياس مدى تطبيق العقود الدائمة والمؤقتة والحد الأقصى لفترات سريانها علاوة على الحد الأدنى لأجر العامل الجديد خلال فترة التدريب أو فترة التوظيف الأولى.
2. مؤشر جمود ساعات العمل اليومية العادية (الإجبارية) والإضافية المسموح بها.
3. مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة، ويرصد الفترات الزمنية اللازمة لإصدار

يمثل مؤشر "توظيف العمالة والاستغناء عنها" أحد المؤشرات الفرعية العنبر المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، وقياس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم في 181 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2009. ويشتمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلاً تتمثل في مؤشرات صعوبة توظيف عمالة جديدة، جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها. ويعرض الجدول أدناه المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الفرعي المركب والتي تتضمن:



على النمو بمعدلات أسرع من نظيرتها في الدول النامية الأخرى التي تنتهج تشريعات أقل مرونة. ويرجع جزء من هذا النمو. وفقا لدراسة أخرى. إلى قدرة المصدرين على التكيف مع صناعات يتسم الطلب على منتجاتها بالتذبذب. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن مرونة تشريعات العمل تزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي بما نسبته 1,5% سنويا.

إن النتائج الايجابية لهذه الدراسات يثير العديد من التساؤلات حول مدى فعالية مرونة تشريعات العمل في الدول العربية وقدرتها على المساهمة في حل مشكلة البطالة والتي تعد التحدي الأضعب في المنطقة العربية. حيث تقل أعمار 60% من سكانها عن 25 عاما. وفي هذا الصدد. أكدت غرفة التجارة الأمريكية في دراسة حديثة لها. أن التغلب على هذه المشكلة يستلزم ضخ نحو 70 مليار دولار في الاقتصادات العربية ورفع معدل نموها الاقتصادي إلى 7% وتوفير نحو 5 ملايين فرصة عمل جديدة سنويا. كما أكدت على أهمية تحرير حركة التبادل التجاري العربي البيني في السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال لكي تتمكن من تعظيم الاستفادة من الميزات النسبية فيما بين اقتصاداتها التي تكمل بعضها بعضا. ومن جهة أخرى. أظهر التقرير العربي الأول حول "التشغيل والبطالة في الدول العربية" الصادر عن منظمة العمل العربية أن معدلات البطالة في المنطقة العربية هي الأعلى بين مناطق العالم إذ تجاوزت

المرونة. حيث بلغت 31,6% و 41,1% على التوالي بما يعني جمود النصوص القانونية المعمول بها في هذا الشأن. وكنتيجة لذلك. ارتفع مؤشر جمود تشريعات العمل في المنطقة (المحسوب كمتوسط بسيط للمؤشرات الثلاث الأولى) إلا أنه مازال يشير إلى مرونة أعلى مقارنة بمؤشرات جمود القوانين لدى إقليم دول أوروبا ووسط آسيا وإقليم دول أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الجانب الآخر. أتوقع أن تحمّل تكلفة تصل في المتوسط إلى أجر يعادل 53,6 أسبوع عند اتخاذ قرار بالاستغناء عن عامل من العمالة الزائدة (تصل مدة خدمته 20 عاما). وهو ما يعد معدل مرتفع نسبيا من التكلفة مقارنة بأجر نحو 26 أسبوع في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإقليم دول أوروبا ووسط آسيا. إلا أنه يعد منخفضا مقارنة بنحو 66 و 68 أسبوع لدى إقليم دول جنوب آسيا وإقليم دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد أجريت نحو 112 دراسة على بيانات مرونة تشريعات سوق العمل حول العالم. وكان من ضمنها دراسة أجريت في الهند توصلت إلى أن جمود تشريعات سوق العمل. أدت إلى تراجع فرص العمل في قطاع التجزئة بما نسبته 15%. حيث ابتاع أصحاب الأعمال أجهزة حاسب آلي لأجزاء النشاط والأعمال بعدد اقل من العمال. وتشير نتائج دراسة أخرى أجريت على بيانات 90 دولة نامية إلى أن مرونة تشريعات سوق العمل في ظل سياسات تحرير التجارة الدولية ساعدت القطاعات التصديرية

إحطار الاستغناء عن عامل أو مجموعة عمال ومتطلبات الموافقة على قرار الاستغناء والالتزامات المفروضة على صاحب العمل من خلال القواعد القانونية المعمول بها بشأن إعادة التوظيف أو التدريب.

4. مؤشر جمود تشريعات العمل. ومثل متوسط بسيط للمؤشرات الثلاثة أعلاه.
5. مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة معبرا عنه بعدد أسابيع أجر العامل الذي يتحمله صاحب العمل لصالح العامل المستغنى عنه بما في ذلك متطلبات الموافقة على قرار الاستغناء عن العامل والتعويض المنصوص عليه في القانون.

**كيف يقرأ المستثمر الذي يرغب في استثمار أمواله في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المؤشرات المدرجة في هذا الجدول؟**

يقرأ المستثمر هذا الجدول كما يلي: "أتوقع ألا أواجه معوقات كبيرة فيما يتعلق بإجراءات توظيف العمالة حيث تتميز تشريعات العمل المعمول بها في المنطقة بدرجة مرونة مرتفعة نسبيا في هذا الشأن مقارنة بالأقاليم الاقتصادية الأخرى حيث سجل المؤشر أفضل النتائج بواقع 22,5 بعد إقليم جنوب آسيا الذي سجل 22,2. لكن لا تتمتع نصوص الاستغناء عن العمالة وتلك المحددة لساعات العمل اليومية (العادية والإضافية) بنفس درجة

### مؤشر مدى مرونة تشريعات توظيف وتسريح العمالة

5	4	3	2	1	
مؤشر					
					الإقليم الاقتصادي
تكلفة الاستغناء عن العمالة (الأجر معبرا عنه بعدد الأسابيع)	جمود تشريعات العمل	صعوبة الاستغناء عن العمالة	جمود ساعات العمل	صعوبة توظيف العمالة	
38,6	19,5	20,0	19,2	19,2	دول شرق آسيا والباسيفيك
26,3	38,9	32,4	48	36,9	دول أوروبا ووسط آسيا
53,9	31,2	25,6	33,1	34,7	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
53,6	31,7	31,6	41,1	22,5	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
25,8	31,4	26,3	42,2	25,7	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
66,0	26,2	41,3	15,0	22,2	دول جنوب آسيا
68,3	41,3	41,5	43,5	39,0	دول أفريقيا جنوب الصحراء

ارتفاع قيمة المؤشر يدل على ارتفاع درجة جمود وعدم مرونة التشريعات التي تحكم سوق العمل.



## مؤشر توظيف وتسريح العمالة في أفضل 10 دول عالميا (2009)

أفضل 10 دول	الترتيب عالميا	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر جمود ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل	مؤشر صعوبة التوظيف	تكلفة الفصل (أسابيع من الأجر)
الولايات المتحدة الأمريكية	1	0	0	0	0	0
جزر مارشال	1	0	0	0	0	0
سنغافورة	1	0	0	0	0	4
ملديف	4	0	0	0	0	9
توڤا	7	0	20	0	7	0
بروناي	5	0	20	0	7	4
جورجيا	6	0	20	0	7	4
استراليا	8	0	0	10	3	4
بالاو	9	11	0	0	4	0
الدانمرك	10	0	20	10	10	0

## مؤشر توظيف وتسريح العمالة في أسوأ 10 دول عالميا (2009)

أسوأ 10 دول	الترتيب عالميا	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر جمود ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل	مؤشر صعوبة التوظيف	تكلفة الفصل (أسابيع من الأجر)
الإكوادور	171	44	60	50	51	135
بنما	172	78	60	60	66	44
سيراليون	173	44	60	50	51	189
الجولا	174	67	60	70	66	58
الكونغو الديمقراطية	175	72	80	70	74	31
غينيا بيساو	176	67	60	70	66	87
باراجواي	177	56	60	60	59	113
غينيا الاستوائية	178	67	60	70	66	133
سان تومي وبرينسيبي	179	50	80	60	63	91
بوليفيا وفنزويلا	180	78	60	100	79	غير ممكن

14% بالنسبة للسكان في سن العمل و25% بين الشباب. وبلغ مجموع العاطلين عن العمل 17 مليونا عام 2007. ولفت التقرير النظر إلى تراجع قدرة الحكومة والقطاع العام على التوظيف.

وفي العادة يتم سن تشريعات وقوانين العمل بهدف حماية العمال من الاستبداد وعدم العدالة والمعاملة التمييزية من قبل أصحاب الأعمال. وهذه القوانين بدءا من الحد الأدنى للأجر الإلزامي وأجر ساعات العمل الإضافية إلى إجراءات الاستغناء عن العمالة والتعويض المالي للاستغناء عنها. يتم تشريعها لتغلب على مشكلة فشل أسواق العمل. ويتراوح فشل أسواق العمل في المدى بين الإجراءات التعسفية التي تتخذ ضد العمال وبين المعاملة التمييزية على أساس الجنس والعرق والسن. وفي هذا الصدد، وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من المبادئ والحقوق الأساسية للعمال تتضمن حق الانتقال إلى وظيفة أخرى. وحق المشاركة في اتخاذ القرارات. إلغاء الإلزام على العمل. إلغاء عمل الأطفال. وإلغاء المعاملة التمييزية في التوظيف وأساليب ممارسة العمل.

وعادة ما تهدف الحكومات من وراء سن تشريعات العمل إلى تحقيق التوازن فيما بين مرونة سوق العمل واستقرار وديمومة الوظائف. وعادة ما تخطيء حكومات الدول النامية في الاعتماد بدرجة أكبر على جمود القوانين بدلا من مرونتها بحجة "توفير أفضل الوظائف" مما يؤدي إلى وقوع الضرر على كل من أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء. كما يؤدي جمود القوانين إلى تلاشي فرص العمل وخاصة للنساء والشباب والعمالة غير الماهرة، بما يدفع هذه الشرائح للانضمام إلى القطاع غير الرسمي حيث تندر المزايا والرعاية الاجتماعية وتتدنى الحماية القانونية ضد الممارسات غير العادلة من أصحاب الأعمال.

ولكن عندما تتباطىء معدلات النمو الاقتصادي- نتيجة لعدم مرونة سوق العمل ضمن أسباب أخرى- تلجأ الحكومات، بهدف انتهاز السياسات ذات التأيد الشعبي، إلى الضغط على قطاع الأعمال بفرض تشريعات أكثر حزما وصرامة بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال الإبقاء على حجم الوظائف الحالي. وبالتالي تنقلص عدد الوظائف الجديدة ويتسع القطاع غير الرسمي.



## مؤشر توظيف وتسريح العمالة في الدول العربية (2009)

الدول العربية	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر جمود ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل	مؤشر صعوبة التوظيف	تكلفة الفصل (أسابيع من الأجر)
عمان	24	1	33	40	0	24	4
البحرين	26	2	0	20	50	23	4
الكويت	43	3	0	40	0	13	78
السعودية	45	4	0	40	0	13	80
الإمارات	47	5	0	40	0	13	84
الأردن	52	6	11	20	60	30	4
لبنان	58	7	44	0	30	25	17
العراق	67	8	33	60	20	38	0
اليمن	69	9	0	60	40	33	17
قطر	88	10	0	60	20	27	69
مصر	107	11	0	20	60	27	132
فلسطين	109	12	33	40	20	31	91
تونس	113	13	28	40	80	49	17
الجزائر	118	14	44	60	40	48	17
سوريا	122	15	11	40	50	34	80
موريتانيا	123	16	56	40	40	45	31
جيبوتي	137	17	67	40	30	46	56
السودان	144	18	39	20	50	36	118
المغرب	168	19	100	40	50	63	85

## أولاً: مؤشر صعوبة توظيف العمالة:

إن الأسلوب الأفضل لتوفير فرص عمل هو تسهيل التعاقد المنتظم مع عمالة دائمة. وفي حالة صعوبة تحقيق ذلك من الناحية السياسية، فإن أفضل البدائل يتمثل في السماح بإبرام عقود مؤقتة تتميز بدرجة عالية من المرونة، مما يسمح لقطاع الأعمال أن يوظف مزيداً من العمال خلال فترات ارتفاع الطلب على منتجاته دون التعرض لمخاطر حمل تكاليف مرتفعة في حالة الاستغناء عن هذه العمالة خلال فترات انخفاض الطلب على منتجاته. وتتحقق المرونة العالية إذا كانت مثل هذه العقود المؤقتة - التي لا تتطلب موافقات خاصة- تتميز بطول فترة سريانها علاوة على إمكانية إسناد أية مهام أو أعمال لهذه العمالة المؤقتة دون تحديد لطبيعة هذه الأعمال. وهو ما تنتهجه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل الكويت والسعودية والإمارات ومصر وسوريا واليمن.

ولكن الكثير من دول أمريكا اللاتينية والأفريقية مازالت تفرض قيوداً إضافية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تتطلب القوانين في كل من المكسيك وكولومبيا وبنما إبرام التعاقد لأجاز مهام محددة ولدة لا تزيد عن عام. يحق لصاحب العمل بعدها إما أن ينهي التعاقد أو يبرم عقد عمل دائم. وفي بعض الدول الأخرى، تمتد فترة التعاقد لعامين أو أقل مثل موريتانيا، تشاد، النيجر وتوجو. وكنتيجة لذلك يثبت معدل دوران العمالة التي يتم الاستغناء عنها قبل الفترات المحددة بالقوانين وبالتالي تقل رغبة أصحاب الأعمال في تدريب العمالة المؤقتة ومن ثم تنخفض الإنتاجية.

ثمة عقبة أخرى لتوظيف عمالة جديدة وخاصة للعمال في سن الشباب، وتتمثل تلك العقبة في ارتفاع الحد الأدنى للأجر نسبة إلى متوسط الأجر في الاقتصاد. ففي الدول الغنية يتراوح الحد الأدنى للأجر ما بين ربع أو ثلث القيمة المضافة للعمال الواحد. ولكن في الدول الفقيرة يصل إلى ثلثين أو أكثر من القيمة المضافة للعمال الواحد. والنتيجة زيادة أعداد العاطلين عن العمل من الشباب والعمالة غير الماهرة. ولما كانت هذه الدول لا

2. الحد الأقصى لفترة العقود المؤقتة، وتحصل الدولة على درجة "واحد صحيح" إذا كانت مدة العقد تصل إلى 3 سنوات أو أقل. والدرجة "0,5" إذا كانت مدة العقد تتراوح ما بين 3- 5 سنوات، والدرجة "صفر" إذا كانت مدة العقد تتجاوز خمس سنوات.

3. نسبة الحد الأدنى للأجر الإلزامي (أو الأجر المحض الذي يتقاضاه العامل خلال فترة اكتساب المهارات إن وجد) إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل، وتحصل الدولة على درجة "واحد صحيح" في حالة تجاوز النسبة 0,75، والدرجة "0,67" في حالة تتراوح النسبة ما بين 0,50 - 0,75، والدرجة "0,33" في حالة تتراوح النسبة ما بين 0,25 -

تتوفر لديها مشروعات للتأمينات الاجتماعية ضد البطالة فإن التأثير يكون أكثر خطورة.

**وبيقيس مؤشر صعوبة توظيف العمالة متوسط الدرجات التي تحصل عليها الدولة وفقاً للإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:**

1. ما إذا كانت العقود المؤقتة تستخدم فقط لتنفيذ مهام محددة أم أنها تسمح بأداء أية مهام دون تحديد. وتحصل الدولة على درجة "واحد صحيح" إذا كان العقد ينص على أداء مهاماً مؤقتة ومحددة، في حين تحصل الدولة على الدرجة "صفر" في حالة نص العقد على أداء أية مهام أو أعمال دون تحديد.

0,50، والدرجة "صفر" في حالة انخفاض النسبة عن 0,25.

يتراوح المؤشر الفرعي لصعوبة توظيف العمالة عالمياً ما بين صفر% - 79% وتشير البيانات المعروضة في جدول الدول العربية إلى ارتفاع مرونة قانون العمل في البحرين والسعودية والكويت والإمارات ومصر واليمن وقطر. وذلك فيما يتعلق بمؤشر صعوبة توظيف العمالة حيث تشير درجة المؤشر إلى أن العقود المؤقتة المنصوص عليها بقانون العمل في القطاع الخاص في هذه الدول تسمح بأداء أية مهام دون تحديد وتتميز بفترة سريان طويلة تتجاوز 5 سنوات. وكذلك انخفاض نسبة الحد الأدنى للأجر الإلزامي إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل عن 0,25%. وبذلك يتمتع قانون العمل في تلك الدول بالمرونة الكاملة وفقاً لمنهجية حساب هذا المؤشر الفرعي.

### ثانياً: مؤشر جمود ساعات العمل:

كثير من الصناعات تتأثر بالموسمية ما بين فترات رواج وكساد. ومن هذا المنطلق يستطيع قطاع الأعمال موائمة أوضاعه مع هذه التقلبات بتوسيع وتضييق مدى ساعات العمل كلما سمحت القوانين بذلك. وفي ذلك تتفاوت الدول. فقد تصل ساعات العمل أقصاها في فترات الرواج إلى 12 ساعة/ اليوم (كما في اليابان ونيوزلندا والسويد والسلفادور وأوغندا). في حين يصل حدّها الأقصى إلى 8 ساعات/ اليوم (في كل من الكويت والفلبين وأوكرانيا). وتمتد القيود لتشمل أيضاً العمل الليلي والعمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع وبالتالي لا يستطيع صاحب العمل تطبيق نظام الورديات المتعاقبة Shifts. وفي الواقع العملي يفضل العمالة نظام ساعات العمل المرن وفقاً للتغير في مستويات الطلب على منتجات شركاتهم وأكثر من النظام التقليدي للتوظيف والاستغناء أو العمل في القطاع غير الرسمي.

ويقاس مؤشر جمود ساعات العمل متوسط الدرجات التي تحصل عليها الدولة وفقاً للإجابة على الأسئلة الخمسة التالية. وفي حالة الإجابة عن أي من هذه الأسئلة بالنفي تحصل الدولة على درجة "واحد صحيح" بما يعادل 20%. وتحصل على الدرجة "صفر" في حالة الإجابة بالإيجاب:

1. هل تسمح القوانين بوردية العمل الليلية؟
2. هل تسمح القوانين بالعمل خلال عطلة نهاية الأسبوع.
3. هل تصل مدة العمل الأسبوعية إلى 5,5 يوم أو أكثر؟
4. هل تصل ساعات العمل الأسبوعية (العادية والإضافية) إلى 50 ساعة أو أكثر؟
5. هل تصل مدة الإجازة السنوية مدفوعة الأجر إلى 21 يوم أو أقل؟

يتراوح المؤشر الفرعي لجمود ساعات العمل عالمياً ما بين صفر% - 80%. وتشير البيانات المعروضة في جدول الدول العربية إلى ارتفاع نسبي في مرونة قانون العمل فيما يتعلق بهذا المؤشر الفرعي. وتفوقت لبنان في هذا المؤشر الفرعي بدرجة صفر% ومكوناته الثمانية (تم الإجابة على جميع الأسئلة بالإيجاب) تليها كل من البحرين والأردن ومصر والسودان بحصولها على درجة 20% (تم الإجابة على 7 أسئلة بالإيجاب وسؤال واحد بالنفي). ثم باقي الدول العربية بحصولها على 40% باستثناء 4 دول عربية حققت 60% هي العراق واليمن وقطر والجزائر (تم الإجابة على 3 أسئلة بالنفي).

### ثالثاً: مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة:

إن معوقات التوظيف لا تختلف عن معوقات فصل العمالة. فمازالت دول جنوب آسيا مثل نيبال، سريلانكا ومعظم الدول الأفريقية تفرض كماً هائلاً من القيود على الاستغناء عن العمال. وتواجه شركات الأعمال عوائق ضد الاستغناء عن العمالة في الدول الأفريقية في المتوسط تصل إلى ضعف ما تواجهه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الدول التي تسهل عملية التوظيف، لديها أيضاً تشريعات تسهل عليه الاستغناء عن العمالة (كما هو الحال في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول شرق آسيا).

وتعد الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية مزيجاً ما بين المرونة والتقييد. حيث تعرض سلوفاكيا وبلغاريا أقل القيود. بينما في باقي دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل بيلاروسيا وأوكرانيا وأوزبكستان، يعد قرار الاستغناء عن العمالة قراراً من الصعوبة اتخاذ ذلك لأن

إجراءات الاستغناء عن العمال والفترة الزمنية والتكلفة التي يتحملها أصحاب الأعمال تعتبر ضرباً من المستحيل. حيث لا يعتبر تدهور الظروف الاقتصادية للدولة أو التراجع في الطلب على منتجات الشركة أسباباً كافية ومقنعة أو عادلة لتسريح العمال. وحتى يتم الاستغناء عن عامل واحد، يجب على صاحب العمل أن يقدم العديد من المستندات التي تثبت تعنت العامل وعدم طاعته ومخالفته الأوامر. وفي ضوء هذه المستندات، يتقدم صاحب العمل لطلب موافقة وزارة العمل على تسريح العامل على أن يتم استدعاء صاحب العمل بمعرفة مفتش من الوزارة وإلزامه بضرورة توفير فرصة عمل أخرى لهذا العامل مع مراعاة أن يتم الإبقاء على هذا العامل في الوظيفة البديلة لمدة ثلاث أشهر مع تقييمه. وبعد ذلك تتوالى الطلبات من صاحب العمل للوزارة ومن ثم تتضاءل فرص نجاح صاحب العمل في مهمته. وعلى ذلك فإن تسريح مجموعة من العمال يصبح أكثر صعوبة. وبالطبع فإن صعوبة الاستغناء على العمالة في كثير من الدول حول العالم يمثل أحد أهم الأسباب وراء ارتفاع حصة القطاع غير الرسمي التي تبلغ أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي.

ويحتوي مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة على ثمانية أجزاء تتمثل في الأسئلة الآتية. وفي حالة الإجابة على السؤال الأول والرابع بالإيجاب تحصل الدولة على 10 و2 درجة على التوالي. وفي حالة الإجابة بالإيجاب على باقي الأسئلة، تحصل الدولة على درجة "واحد صحيح" والدرجة "صفر" في حالة الإجابة بالنفي:

- 1- هل زيادة العمالة عن الحاجة لا تعد سبباً مقنعاً للاستغناء عن العمالة الزائدة؟
- 2- هل يجب على صاحب العمل إخطار اتحاد العمال أو وزارة العمل عندما يكون بصدد الاستغناء عن عامل؟
- 3- هل يجب على صاحب العمل إخطار اتحاد العمال أو وزارة العمل عندما يكون بصدد الاستغناء عن مجموعة من العمال (25 عامل)؟
- 4- هل يحتاج صاحب العمل الحصول على

### مثال يوضح منافع مرونة ساعات العمل الإضافية

الدولة (ب)	نصوص قانون العمل	الدولة (أ)
48 ساعة/الأسبوع	ساعات العمل العادية	40 ساعة/الأسبوع
2 ساعة /اليوم	ساعات العمل الإضافية	3 ساعات /اليوم
10=2*5 ساعة	ساعات العمل الإضافية الأسبوعية	15=3*5 ساعة
58=48+10 ساعة	ساعات العمل الإجمالية الأسبوعية	55=40+15 ساعة
200 عامل	عدد عمال المصنع الأساسيين	200 عامل
9600=48*200	عدد ساعات العمل العادية * عدد العمال	8000 =40*200
1,5	بافتراض ارتفاع الطلب 50%	1,5
14400=1,5*9600	فرق ساعات العمل في ظل ارتفاع الطلب	12000=1,5*8000
11600	عدد ساعات العمل الإجمالية * عدد العمال	11000
2800=11600-14400	فرق ساعات العمل	1000=11000-12000
48=58\2800	عدد العمال الجدد في ظل ارتفاع الطلب = فرق ساعات العمل / عدد الساعات الإجمالية	18=55\1000

عدد العمال الجدد = {(1+ معدل الزيادة في الطلب) (عدد ساعات العمل العادية X عدد العمال) - (عدد ساعات العمل الإجمالية X عدد العمال)} / (عدد ساعات العمل الإجمالية).

يتضح من المثال السابق أنه كلما زادت مرونة ساعات العمل الإضافية، كلما قلت تكلفة عنصر العمل. فعلى الرغم من أن قانون العمل في الدولة "ب" ينص على عدد ساعات عمل عادية أكثر من نظيرتها في الدولة "أ" إلا أن مرونة ساعات العمل الإضافية في الدولة "أ" جعلت إدارة المصنع فيها تحتاج إلى التعاقد مع 18 عامل جديد عند ارتفاع الطلب بنسبة 50% مقابل 48 عامل جديد في المصنع الذي يعمل في الدولة "ب".

تعويضية تعادل 27,5 شهراً (لعامل ذو خبرة تعادل عشرين عاماً) فضلاً عن غرامة التسريح وتعادل ثمانية شهور. وفي ضوء هذه القيود فليس من المستغرب ألا يقدم صاحب العمل على تسريح العامل بل ويفضل الاحتفاظ به. وبذلك تفرض الدول الفقيرة تكلفة أكبر لتسريح العمال بما نسبته 50% مقارنة بالدول الغنية. وفي هذا الصدد، يدعي البعض أن الحكومات تلجأ لهذه القيود بسبب أنها تفتقر إلى موارد تأمين البطالة ومن ثم فإن هذه التكلفة يجب أن تحمّلها شركات الأعمال. ولكن يعد هذا منطقاً معكوساً بدليل أن القيود التشريعية لتسريح العمالة عادة ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة ولذلك فإن الباحثين عن فرص عمل في الدول الفقيرة ينتهي بهم الحال إلى عدم حصولهم على فرصة عمل. ناهيك عن عدم حصولهم أيضاً على تأمين ضد البطالة. وعلى العكس من ذلك فإن مرونة سوق العمل لا توفر فقط فرص عمل أكثر ولكن تؤكد أيضاً على أن يتم توظيف العامل المناسب في الوظيفة التي تناسب إمكانياته ومهاراته. ومن ثم تزداد الإنتاجية بالتوازي مع زيادة الإنتاج والأجور.

وفلسطين بحصولها على درجة 20% (تم الإجابة على سؤالين بالإيجاب). ثم لبنان وجيبوتي بدرجة 30%. فالجزائر وموريتانيا واليمن بدرجة 40%. ثم السودان والمغرب وسوريا والبحرين بدرجة 50%. فالأردن ومصر بدرجة 60%. وأخيراً تونس بدرجة 80%.

#### رابعاً: مؤشر جمود قوانين العمل:

يمثل مؤشر جمود قوانين العمالة متوسطاً بسيطاً لكل من مؤشر صعوبة التوظيف ومؤشر جمود ساعات العمل ومؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة. ويتراوح هذا المؤشر ما بين الصفر والمائة. وتشير القيم الكبيرة إلى جمود القوانين والعكس يشير إلى مرونتها.

#### خامساً: مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة:

تشير البيانات أن الدول الفقيرة تتطلب صرف تعويض ما يعادل أجر ثلاث سنوات للعامل الذي تم تسريحه قبل الحصول على موافقة الجهة الحكومية المعنية. ويتكون هذا التعويض من أجر ثلاثة شهور تمثل فترة الإخطار الإجمالي بالإضافة إلى حزمة

موافقة اتحاد العمال أو وزارة العمل عندما يكون بصدد الاستغناء عن (عامل)؟

5- هل يحتاج صاحب العمل الحصول على موافقة اتحاد العمال أو وزارة العمل عندما يكون بصدد الاستغناء عن مجموعة من العمال (25 عامل)؟

6- هل يتطلب القانون حصول العامل المستغنى عنه على فرصة تدريب أو فرصة عمل أخرى قبل الاستغناء عنه؟

7- هل يتم تطبيق قواعد الأولوية عند الاستغناء عن العمالة؟

8- هل يتم تطبيق قواعد الأولوية عند إعادة التوظيف؟

يتراوح المؤشر الفرعي لصعوبة الاستغناء (تسريح) العمالة عالمياً ما بين صفر% - 100%. وتشير البيانات المعروضة في جدول الدول العربية إلى ارتفاع مرونة قانون العمل فيما يتعلق بهذا المؤشر الفرعي في كل من عمان والكويت والسعودية والإمارات، حيث حصلت على درجة صفر% (تم الإجابة على كافة الأسئلة بالنفي) تليها كل من العراق وقطر

وبالتالي تزداد حصيلة الضرائب التي تمكن الحكومات من توفير الحماية والأمان الاجتماعي.

ويقيس مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة تكلفة متطلبات أجر فترة الإخطار المسبق للاستغناء عن العمال بالإضافة إلى تعويضات العاملين المستغنى عنهم معبرا عنها بالأجور الأسبوعية التي يتحملها صاحب العمل عند اتخاذ قرار الاستغناء عن العمال. مثال على ذلك، يلتزم صاحب العمل في موريشيوس بتحمل تكلفة فترة الإخطار المسبق للاستغناء عن العمالة والمقدرة بنحو 3 شهور بالإضافة إلى تعويض العامل الذي قضى مدة خدمة إجمالية تصل إلى عشرين عاما بأجر يعادل أجر 5 شهور، وعلى ذلك يبلغ إجمالي التكلفة تعويضات تصل إلى أجر 35 أسبوع (باعتبار أن الشهر يحتوي على 3 أسابيع وثلاث). وذلك لأن صاحب العمل لا يتحمل غرامة تسريح العمال بموجب نص القانون. حيث أن العمالة الزائدة تعد سببا مقنعا للاستغناء عنهم.

يتراوح المؤشر الفرعي لتكلفة الاستغناء (فصل العمالة) عالميا لعامل قضى مدة خدمة بلغت 20 عاما)، ما بين أجر صفر (كما في أمريكا وجزر مارشال والاندونك) إلى 189 أسبوع كما في سيراليون، وجدير بالذكر أنه من غير الممكن فصل أي عامل من وظيفته في كل من فنزويلا وبوليفيا. وتشير البيانات المعروضة في جدول الدول العربية إلى ارتفاع تكلفة الاستغناء عن العمال في معظم الدول العربية. حيث تراوحت بين 90-132 أسبوع في فلسطين والسودان ومصر، وما بين 70-85 أسبوع في كل من الكويت والسعودية وسوريا والإمارات والمغرب، وما بين 30-70 أسبوع في كل من موريتانيا وجيبوتي وقطر، وما يعادل أجر 17 أسبوع في كل من لبنان واليمن وتونس والجزائر. وفي حين اقتصرت التكلفة في كل من عمان والبحرين والأردن على أجر أربعة أسابيع فقط. أعفت التشريعات في العراق صاحب العمل من تحمل أية تكلفة عند فصله أو تسريحه لعامل أو مجموعة من العمال.

#### الأسباب وراء تسهيل توظيف والاستغناء عن العمال:

في ظل جمود التشريعات، فإن قطاع الأعمال يبحث دائما عن طرق أخرى لتحقيق

التنافسية. ومن ثم يلجأ إلى توظيف العمال بطرق غير رسمية، وبذلك يحرم العمال من تأمين الرعاية الصحية. ولهذا، يتم توظيف الأطفال والنساء في القطاع غير الرسمي. وفي ظل قلة فرص العمل المتاحة في القطاع الرسمي يتجه طالبو العمل إلى العمل في القطاع غير الرسمي أو بطريقة غير رسمية حيث يتقاضون أجور أقل ويفقدون مزايا تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية إلى جانب الحماية القانونية. كذلك تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي سلبا بهذه الأوضاع. حيث يأتي جمود تشريعات العمل كثالث أهم سبب وراء إجماع الشركات الأجنبية عن الاستثمار بعد كل من ارتفاع ضريبة الشركات وانتشار الفساد.

وتشير التجارب الدولية إلى تركيز عمليات الإصلاح في بعدين فقط هما: زيادة المرونة فيما يتعلق بساعات العمل، وإدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة ذات فترات تعاقدية مفتوحة دون تحديد، وتعتبر العقود المؤقتة أساليب إصلاح ذات جودة عالية في ظل صعوبة تخفيض تكلفة العقود الدائمة، ومن ثم يمكن اللجوء إلى أسلوب سوق العمل الثنائي الذي يتم التعامل فيه مع كل من العقود الدائمة والعقود المؤقتة كما في حالة إسبانيا.

وتتركز مجالات وتوصيات الإصلاح فيما يتعلق بهذا المؤشر لدى الاقتصادات العربية في: إدخال المزيد من المرونة على نظام ساعات العمل، حيث يعطي ذلك الإصلاح مرونة لقطاع الأعمال لإطالة فترة العمل الأسبوعي خلال فترة زيادة الطلب على المنتجات. وفي ظل تشريعات تسمح فقط بحد أقصى 150 ساعة/السنة كساعات عمل إضافية، وتضع حدوداً لفترة سريان العقود المؤقتة، فإن كثيراً من الطلب الإضافي لا يمكن الوفاء به ما يعني ضياع فرصة زيادة الإيرادات أو تخفيض تكاليف الإنتاج. وبالتالي لجأ أصحاب الأعمال في العديد من الدول، إلى انتهاج أسلوب التوافق والتبادل في ساعات العمل العادية خلال فترات ارتفاع وانخفاض الطلب بحيث يتم مراعاة الالتزام بالنصوص القانونية الخاصة بالحد الأقصى لساعات العمل موزعة خلال العام. وقد انتهجت العديد من دول وسط أوروبا أسلوبا مكملا حيث أطالت هذه الدول

الحد الأقصى لساعات العمل الإضافية، بما يقدم لقطاع الأعمال آلية فعالة لكيفية الاستجابة لتقلبات الطلب على منتجاته: تخفيض تكلفة تسريح العمالة من خلال إلغاء الموافقات الإدارية للاستغناء عن العمال. حيث يتضح أن الكثير من الدول لديها عوائق إدارية بجانب ارتفاع التكاليف المباشرة للاستغناء عن العمال، مما يؤدي إلى ضالة عدد العمال المستغنى عنهم وقلة العدد الذي يتم توظيفه. ومن ثم، فسوف يصبح كل من العمال وأصحاب الأعمال في وضع أفضل بعد إزالة العوائق الإدارية وإلغاء الموافقات اللازمة لفصل العمال وتخفيض مبالغ التعويضات. كما يمكن إتباع أسلوب تأمين البطالة بدلا من أسلوب التعويضات حيث ينتقل الوضع من حماية الوظائف إلى حماية العمال عن طريق تقديم المساعدة والدعم اللازمين لإيجاد وظيفة أخرى. وتشير التجربة في شبلي إلى إنشاء حسابات توفير يشارك فيها كل من العمال وأصحاب الأعمال على السواء (يتحمل العامل بنحو 0,6% من إجمالي الأجر بينما يتحمل أصحاب الأعمال بنحو 2,4%). بينما يذهب ثلثا هذا المبلغ إلى حساب منفرد يخص العامل والثلث إلى الصندوق الاجتماعي. وتم تخفيض مبلغ التعويض من 30 يوم لكل سنة عمل إلى 24 يوم فقط. ويستفيد العاطلون عن العمل بنحو خمسة شهور دون النظر إلى مدة التغطية التأمينية.

وختاماً، لقد استعرضت نشرة "ضمان الاستثمار" هذا المؤشر بكوناته ومنهجيته وبهذه الدرجة من التفصيل بغرض الوقوف على مدى واقعية هذه المنهجية، وخاصة في ظل الأزمة المالية الحالية وما صاحبها من تسريح أعداد ضخمة من الموظفين والعمال في قطاعات المصارف والتأمين وأسواق المال والقطاع العقاري وصناعة السيارات وغيرها حول العالم. وجدير بالذكر أن هذا المؤشر قد تعرض إلى كثير من الانتقادات، حيث أشار بعض الاقتصاديين أن البنك الدولي قد حث العديد من الحكومات على تنقيح القوانين المنظمة لسوق العمل، بما يخدم مصلحة المستثمرين الرأسماليين وأصحاب الأعمال وما يمكنهم من إتباع أساليب متطرفة لفصل العمال دون تحمل أية تكلفة نظير ذلك.





## مؤشر الحصول على رأس المال 2007

### الدول العربية في المؤشر

تصدرت الإمارات المؤشر عربيا بالترتيب (29). تلتها الكويت (32). السعودية (36). سلطنة عمان (42). الأردن (47). في المراتب الخمس الأولى. وبالمقارنة مع العام 2006. سجلت 4 دول تحسنا (الأردن. مصر. سوريا. واليمن). فيما تراجعت 7 دول (تراجعت طفيفة (الإمارات. الكويت. السعودية. سلطنة عمان. لبنان. المغرب. وموريتانيا). واحتفظت تونس بترتيبها للعام 2006.

وفي ضوء الأزمة المالية الحالية. وتداعياتها على أداء البورصات العربية وقدره القطاع المصرفي على منح الائتمان. فقد تبديل صورة مؤشر الحصول على رأس المال. خاصة وأن المؤشر للعام 2007 يعتمد على بيانات العام 2006.

الأسهم. مدى نمو سوق السندات. المصادر البديلة للحصول على رأس المال. والتمويل الدولي.

### دول العالم في المؤشر

امتد غطاء المؤشر الجغرافي ليشمل 122 دولة منها 12 دولة عربية. وقد تصدرت هونغ كونغ المؤشر وتلتها في المراتب العشر الأولى على التوالي المملكة المتحدة. كندا. سنغافورة. السويد. أيرلندا. سويسرا. استراليا. فنلندا. والنرويج. فيما حلت كل من (النيجر. مدغشقر. بوروندي. غينيا. جمهورية الكونغو. رواندا. لاوس. هايتي. سيراليون وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

يصدر مؤشر الحصول على رأس المال (CAI) "Capital Access Index" سنويا عن Milken Institute. حيث يتم من خلاله رصد مدى إمكانية حصول أصحاب الأعمال في الدول حول العالم. على رؤوس الأموال اللازمة لأعمالهم. وإلى جانب قياسه لمدى اتساع وعمق وحيوية أسواق المال. يقيس المؤشر أيضا مدى انفتاح الدول على إتاحة الحصول على رؤوس الأموال دونما تمييز. وهو ما يجسد توجهها عالميا لإتاحة رؤوس الأموال بعقلية أكثر عدالة.

يتكون المؤشر الكلي من سبع مكونات فرعية هامة لتمويل الأنشطة الاقتصادية: بيئة الاقتصاد الكلية. البيئة المؤسسية. المؤسسات المالية والمصرفية. مدى نمو سوق

### ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على رأس المال 2007

الترتيب عالميا 2006 121 دولة	الدولة	الترتيب عالميا 2007 122 دولة	الدولة	الترتيب عربيا
27	الكويت	29	الإمارات	1
28	الإمارات	32	الكويت	2
30	السعودية	36	السعودية	3
33	لبنان	42	سلطنة عمان	4
35	سلطنة عمان	47	الأردن	5
50	الأردن	48	لبنان	6
59	تونس	59	تونس	7
69	المغرب	65	مصر	8
82	مصر	71	المغرب	9
104	موريتانيا	103	سوريا	10
107	سوريا	104	اليمن	11
110	اليمن	105	موريتانيا	12



لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح